أثر الصعود الصيني على السياسة الخارجية الصينية تجاه دول جنوب شرقي آسيا ٢٠١٣:٢٠٢١

The impact of the Chinese rise on Chinese foreign policy towards Southeast Asian countries 2013:2021

آيات عماد الدين عبد المجيد بهلول

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

عبد الرحمن عبد العال خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد– كلية السياسة والاقتصاد– جامعة بني سويف

نهاد أنور سيد محمد

مدرس العلوم السياسية–كلية السياسة والاقتصاد–جامعة بني سويف

المستخلص:

تتمتع جمهورية الصين الشعبية بعدد من المزايا كالخصائص الديموغرافية وكونها أكبر دولة من حيث التعداد السكاني (١,٤ مليار نسمة)، بالإضافة إلى الموقع الاستراتيجي كدولة من أكبر المساحات في العالم (٩,٦ مليون كم٢)، والتاريخ الثقافي العريق بالنظر إلى الحضارة الصينية القديمة، فضلاً عن النمو الاقتصادي المتزايد كأكبر دولة من حيث معدل النمو الاقتصادي، والمزايا العسكرية كدولة من أكبر دول الإنفاق العسكري (١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢١) وحجم الجيش، فكل تلك المقومات ساهمت في جعلها دولة إقليمية كبرى وأكسبتها مميزات تلك الخصيصة. وبتطبيق الصين لسياسة الإصلاح والانفتاح في نهاية السبعينيات من القرن العشرين؛ ادخلت العامل الجيو اقتصادي في تكوين مسار سياستها الخارجية والتعاون مع الدول المختلفة عنها أيدولوجياً وسياسياً؛ الأمر الذي أتاح لها تحقيق المنافع الاقتصادية المتبادلة وتعزيز الوجود الصيني الخارجي وخاصة في إقليم جنوب شرقي آسيا. ويعتبر إقليم جنوب شرقي آسيا من مراكز المنافسة بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرهم من القوى الكبرى؛ لما تمثله هذه المنطقة من مفترق طرق إستراتيجي، حيث تتقاطع وتتعارض به مصالح القوى العظمى بالعالم، فهي منطقة متعددة القطبية؛ لذلك تمثل تلك المنطقة محوراً رئيسياً من محاور الاستراتيجية الصينية تجاه آسيا.

الكلمات المفتاحية: الصعود الصيني، السياسة الخارجية الصينية، دول جنوب شرقي آسيا.

Abstract:

The People's Republic of China has a number of advantages, such as demographic characteristics as being the largest country in terms of population (1,4 billion population) in addition to the strategic location as a country with one of the

largest areas in the world (9,6 million Km^2), a long cultural history in view of the ancient Chinese civilization, as well as increasing economic growth as the largest country in terms of economic growth rate, And the military advantages as a country with the largest military spending (1,7% of GDP in 2021) and the size of the army. All of these components contributed to making it a major regional country and gave it the advantages of that characteristic. With China's implementation of the reform and opening-up policy at the end of the seventies of the twentieth century; it included the geo-economic factor in shaping its foreign policy course and cooperation with countries that differ from it ideologically and politically. This allowed it to achieve mutual economic benefits and strengthen the Chinese presence abroad, especially in the Southeast Asian region. The Southeast Asian region is considered one of the centers of competition between China, United States of America, and other major powers. Because this region represents a strategic crossroads, where the interests of the world's great powers intersect and conflict, it is a multipolar region. Therefore, this region represents a major axis of the Chinese strategy towards Asia.
Keywords: The Chinese rise, Chinese Foreign Policy, Southeast Asian countries.

مقدمة:

عانت الصين من الحروب الأهلية بين الكومينتانغ–المحافظ والمعادِ للشيوعية– والشيوعيين، حتى انتصرت الشيوعية عام ١٩٤٩ بقيادة "ماو تسي تونغ" وأصبحت منذ تلك اللحظة تتبع الصين النظام الشيوعي ويسيطر عليها حزب سياسي واحد وهو "الحزب الشيوعي الصيني". وبانتهاء الحرب الباردة ارتفعت مخاوف الصين من الوجود الأمريكي في القارة الآسيوية، وذلك لعلمها بأن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى احتوائها بالاعتماد على التحالفات الأمريكية الآسيوية؛ ومن ثم سعت الصين إلى تعزيز قوتها ومكانتها للحد من احتمالات تطويقها فضلاً عن تحقيق السيطرة والهيمنة الإقليمية. وقد استخدمت الصين في طريقها نحو الصعود نوع هادئ ورصين من الدبلوماسية؛ الأمر الذي مكنها من تجنب الصدامات وتجاوز الصعوبات التي اعترضت طريقها، مُخَلِّفة بذلك نوعاً جديد من الدبلوماسية عرفت بالدبلوماسية الصينية أو الدبلوماسية السلمية المستقلة. ويُرى أن الصعود الصيني الاقتصادي والسياسي والعسكري هم المحددات الاستراتيجية لسياستها الخارجية وحيويتها الدبلوماسية.

ومع بداية ظهور الصين كقوة إقليمية صاعدة عقب انتهاء الحرب الباردة؛ سعت الحكومة الصينية إلى صون أمنها القومي وتحقيق النفوذ والسيطرة على مجالها الحيوي الأول "جنوب شرقي آسيا" وهو ما زاد الاهتمام به من قبل الرئيس الصيني "شي جين بينج" أعقاب توليه الحكم عام ٢٠١٣، إذ قام باتخاذ عدة إجراءات من شأنها تقريب المسافات بين الطرفين وزيادة التعاون ومنها مبادرة الحزام والطريق والتي تهتم بشكل رئيسي بتطوير الموانئ الهامة بإقليم جنوب شرقي آسيا وتحقيق نوع من السيادة والسيطرة للنفوذ الصيني عليها، وكذلك البنك

الآسيوي للاستثمار بالبنية التحتية، وأيضاً إنشاء منطقة تجارة حرة لآسيا والمحيط الهادئ، وغيرهم من المبادرات التنموية الصينية.

أولاً/ المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة:

باتخاذ جمهورية الصين الشعبية قرار الإصلاح والانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٨؛ بدأت تحقق نجاحات اقتصادية هامة انعكست على التوجهات السياسية والأساليب الدبلوماسية التي انتهجتها الدولة وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبداية القرن الواحد والعشرين كإحدى الدول الإقليمية الرائدة في آسيا. وكان لهذا الصعود والتطور السياسي والاقتصادي التأثير الواضح على العلاقات الصينية الخارجية لاسيما تجاه دول جنوب شرقي آسيا؛ باعتبار أن الصين تسعى إلى تعزيز ودعم دورها الريادي بهذا الإقليم الذي يعد مجالاً حيوياً مهماً، الأمر الذي تضاعف الاهتمام به منذ تولي الرئيس "شي جين بينج" الحكم عام ٢٠١٣.

- **التساؤل الرئيسي للدراسة:**

وبمُضيّ جمهورية الصين الشعبية قدماً في مسار التقدم والصعود الإقليمي والعالمي، وفي إطار متابعة ودراسة هذا المسار التقدمي وتأثيره على العلاقات مع دول جنوب شرقي آسيا؛ يظهر التساؤل الرئيسي جلياً كالآتي: "**ما هو أثر الصعود الصيني على السياسة الخارجية الصينية تجاه دول جنوب شرقي آسيا؟**" وينبثق منه تساؤلات فرعية؛ وهي:

- ما هو مصطلح الصعود السلمي الصيني؟
- ما هو مسار العلاقات السياسية بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا؟
- إلى أين تتجه العلاقات العسكرية بين الصين ودول إقليم جنوب شرقي آسيا؟
- ما هي أنماط العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا؟
- ما هو مستقبل العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا؟

ثانياً/ أهداف الدراسة:

١. التعرف على ماهية مصطلح الصعود السلمي الصيني، وأهميته للصين والدول الإقليمية المحيطة بها.
٢. تناول مسارات التقارب والتعاون السياسي والعسكري بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا مع توضيح أمثلة على ذلك. وأيضاً ذكر عدد من المعوقات التي قد تشوب تلك التعاونات وتحيدها عن مسارها.
٣. توجيه الضوء إلى أهمية الجانب الاقتصادي بالنسبة إلى الصين ودول جنوب شرقي آسيا، وما أسهمته الآسيان في تعزيز تلك التوجهات التعاونية.
٤. وضع رؤية استشرافية توضح ما قد يتجه إليه مستقبل العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا.

ثالثاً/ أهمية الدراسة:

تتمحور الأهمية الخاصة بالدراسة في كونها توضح الجهود الصينية للحفاظ على استقرار البيئة الأمنية المحيطة بها في ضوء مصطلح الصعود السلمي الصيني؛ طبيعته والأهداف المرجوه منه. وكذلك توضيح الآثار

التي ألحقها الصعود الصيني على توجهات العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية الصينية تجاه دول إقليم جنوب شرقي آسيا، وإعطاء أمثلة توضح مسارات العلاقات بين الطرفين، وما قد يعتريها من معوقات.

رابعاً/ منهج الدراسة:

يستند الباحث في دراسته على **منهجين وهما المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المصلحة القومية**؛ إذ يساهم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الموضوع بتعمق وتحليل جوانبه ومن ثم الوصول إلى نتائج واضحة له، كما أن منهج المصلحة القومية يقوم على إرجاع السلوكيات والسياسات الدولية إلى مبدأ المصلحة القومية، ومن ثم يساهم المنهج في فهم الأساس الصحيح التي تبنى عليه توجهات السياسة الخارجية الصينية وما يصدر عن الدولة من سلوكيات وقرارات سواء تنموية إصلاحية أو مبادرات خارجية أو رد فعل على ما يدور من أحداث إقليمية وعالمية، والتي قد يكون مآلها إلى زيادة القوة أو الإبقاء على الوضـــع الراهن؛ وبالتالي فإنها تعود إلى خدمة المصلحة القومية للدولة والحيلولة دون الانتقاص منها أو إلحاق الضرر بها.

خامساً/ تقسيم الدراسة:

- **المبحث الأول: الصعود السلمي للصين؛ طبيعته والأهداف المرجوة منه.**
- **المبحث الثاني: العلاقات السياسية والعسكرية بين الصين ودول إقليم جنوب شرقي آسيا.**
- **المبحث الثالث: أنماط العلاقات الاقتصادية الصينية بدول جنوب شرقي آسيا في إطار "الآسيان".**
- **المبحث الرابع: أثر تنامي القدرات الصينية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على سياستها الخارجية تجاه دول جنوب شرقي آسيا.**

المبحث الأول: الصعود السلمي للصين؛ طبيعته والأهداف المرجوة منه

استصدرت الصين مصطلح "الصعود السلمي" وذلك بهدف طمأنة المجتمع الدولي بسلمية النمو والصعود الصيني وأنها لن تؤثر بشكل سلبي على أمن وهيكل النظام الدولي، ولن تلحق الضرر بالدول والقوى الأخرى في سبيل صعودها وتحقيق مصالحها. ويعد قوام هذا المبدأ هو الاستفادة المتبادلة بين الصين والنظام العالمي حيث تستفيد الصين من السلام العالمي وتحقق النمو ومن ثم تشارك في تثبيت دعائم الاستقرار والسلام العالمي، وفي عام ٢٠٠٣ أيد الرئيس الصيني الأسبق "هو جنتاو" هذا المبدأ وجعل منه سياسة رسمية للصين ومكون رئيس للسياسة الخارجية الصينية. وتسلط تلك الاستراتيجية التركيز على ٤ أولويات بالسياسة الخارجية الصينية (القوى الكبرى، دول الجوار الإقليمي، الدول النامية، المنظمات الدولية). [١]

في حين تأتي هذه النظرية كاستراتيجية طمأنة بعد نظرية التهديد الصيني التي شاع وجودها منذ تسعينيات القرن العشرين؛ وبالتالي فإن عودة الصين وصعودها للساحة الدولية كإحدى القوى الرئيسية تتم في إطار سلمي لا يهدد أية قوى أو أقاليم بالعالم كما يحدث بطبيعة الحال عند بروز قوى دولية جديدة أو إعادة صعود إحدى القوى القديمة. ويتضمن هذا المصطلح خمسة مبادئ أساسية؛ **وهي كالآتي:**-[٢]

١. تحقيق نوع من الاستفادة المتبادلة بين العالم والصين؛ إذ تتحقق التنمية الصينية في ظل السلام والاستقرار للنظام العالمي، كما تشارك الصين في إحداث هذا السلام عبر تنميتها المحققة.
٢. الاتجاه نحو الاعتماد الكامل على القدرات والإمكانيات الذاتية الصينية.
٣. مداومة العمل وفقاً لسياسة الإصلاح والانفتاح الصينية.
٤. الأخذ في الاعتبار أن ترسيخ مصطلح "الصعود السلمي للصين" لدى العالم سيتطلب عدة سنوات.
٥. عدم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة للخطر أثناء السعي لتحقيق التنمية والصعود، إذ أنه لا يجوز تحقيق الصعود على حساب أي أمة أخرى.

وقد كانت الاستراتيجية الصينية موجهة بالأساس إلى مجالها الحيوي الأول _الإقليم الآسيوي_ وكذلك القوى الكبرى العالمية كالولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً لأهميتهم في مجال النمو الصيني والأمن الإقليمي؛ ومن ثم فإنها تقوم بإرساء الطمأنينة لديهم تجاه النمو الاقتصادي الصيني والتفوق العسكري بنوعيه التقليدي وغير التقليدي، وأنه موجه بالأساس إلى تحقيق نوع من الحماية والردع ضد القوى المعادية التي تستهدف الأمن القومي الصيني، وأن هذا سينعكس بالإيجاب على الإقليم والعالم على حد سواء. (٣)

ومع التزايد المستمر في القوة الصينية بمختلف نواحيها الاقتصادية والعسكرية بدأت القوى الآسيوية الأخرى بالتخوف من ذلك ومن ثم سعت إلى أخذ التدابير اللازمة لحماية ذاتها، وهذا ما تم استنتاجه من ارتفاع الإنفاق العسكري لعدد من القوى الآسيوية في السنوات الأخيرة _زاد مجمل الإنفاق الدفاعي في آسيا بنسبة ٥٠%_ بالإضافة إلى سعيها لتكوين علاقات قوية مع الصين سواء علاقات ثنائية أو جماعية. لكنه وعلى الرغم من تلك التوترات والمشاكل الإقليمية الناتجة عن النفوذ الصيني إلا أن العلاقات الاقتصادية الصينية الإقليمية تتطور على نحو سريع ومتنامي؛ إذ أنه يتم النظر إلى الصين على كونها قاطرة النمو الاقتصادي في قارة آسيا. (٤)

ويكلل نجاح سياسة الصعود السلمي بقيام الصين بالدمج بين نوعين من القوة وهما القوة الناعمة والصلبة؛ وهذا بالاعتماد على القوة الذكية لتحقيق الأهداف المرجوة من التنمية والصعود وغيرهم من خلال التراوح بين الشدة والتساهل، أي تحقيق النمو الاقتصادي وطفرة التفوق العسكري في ضوء التعاونات الخارجية وإظهار ذلك بأنه حق طبيعي لصيانة أمن الدولة وأن ذلك لن يمس أمن الدول الأخرى بالضرر بل سيساعد في تحقيق نهضة إقليمية مقترنة باستقرار أمني واقتصادي إقليمي وعالمي. وكل هذا مصحوب بنشر للثقافة الصينية السلمية؛ بتقديم المساعدات الاقتصادية وتحفيز مبادرات التعاون الدولية. ويمكن إرجاع نجاح الصعود الصيني إلى عدد من المرتكزات؛ ومنها: الثروة الديموغرافية في ظل استقرار الأوضاع الداخلية، النمو الاقتصادي مع اجتذاب الشركات متعددة الجنسيات وارتفاع معدلات الاستثمار الخارجي، التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، التقدم العسكري بشقيه التقليدي وغير التقليدي، الترتيبات الإقليمية الصينية في ظل المحافظة على استقرار البيئة الأمنية الإقليمية، وغيرهم من محفزات التنمية المحلية والخارجية.

المبحث الثاني: العلاقات السياسية والعسكرية بين الصين ودول إقليم جنوب شرقي آسيا

أكد المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني على تمسك الصين بمبادئ التنمية السلمية ورفع راية السلام والتعاون المشترك، بالإضافة إلى الالتزام بالسياسة الدبلوماسية الداعية لصون السلام العالمي والتنمية المشتركة في ضوء الإسهام بعملية إصلاح بناء نظام الحوكمة العالمية. ودعوة الدولة إلى بناء نمط جديد من العلاقات الدولية قائم على الاحترام المتبادل والعدالة والتعاون، وكذلك دفع عجلة بناء مجتمع المصير المشترك الذي يهدف إلى بناء عالم سالم آمن ذا رخاء ومنفتح. (٥)

وتحددت العلاقات بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا فيما بعد الحرب الباردة وفقاً لعدد من العوامل أهمها النمو الاقتصادي وتزايد القوة العسكرية الصينية والضغوط الخاصة بالاعتماد الاقتصادي المتبادل، وترتب على نهاية الحرب الباردة خلق مزيد من الاهتمام بالتحول في ميزان القوى الإقليمية لصالح الصين. وخلّف الدعم الصيني للنظم الشيوعية بالمنطقة خلال الحرب الباردة مشاعر عدائية من قبل النظم غير الشيوعية. ويُلاحظ وجود توترات بين دول جنوب شرقي آسيا والصين في الآونة الأخيرة، ناتجة عن كون الصين في عهد الرئيس "شي جين بينج" تتصرف بصرامة فيما يتعلق بالمزاعم الإقليمية المتنازع عليها في مياه المنطقة، بالإضافة إلى القرارات التي اتخذتها الصين لإثبات حقيقة سيادتها على مناطق النزاع، وهو ما لم ترحب به دول النزاع الأخرى؛ إذ اتخذت ردود أفعال مناهضة للقرارات الصينية كقيام كلاً من ماليزيا وسنغافورة والفلبين برفع مستوى القوات البحرية وخفر السواحل، وكذلك ترحيب الفلبين بعودة القوات الأميركية كجزء من اتفاق تعاون عسكري جديد، وذلك بعد خروج القوات الأمريكية من القواعد المحلية.(٦)

وقد نتج عن التحولات العالمية في طرق نقل إمدادات الطاقة عبر البحار والمحيطات ضغوط متزايدة على الممرات الملاحية بإقليم جنوب شرقي آسيا مما رتب مشكلات أمنية ولاسيما فيما يتعلق بمضيق ملقا مع تأكيد إندونيسيا وماليزيا وسنغافورة على حقهم الأوحد في حماية المضيق وتأمين حركة الملاحة عبره. وتعتبر الصين هذا المضيق ممراً حيوياً استراتيجياً تتزايد أهميته بشكل مستمر وخاصة لتعلقه بأمن الطاقة والإمدادات القادمة لها من أفريقيا والشرق الأوسط؛ لذا تهتم الصين بوضع استراتيجية بحرية ضخمة لديها القدرة الكافية على حماية مصالحها، وتعتبر الصين ثاني أكبر دولة في العالم من حيث حجم الإنفاق الدفاعي، وتؤكد الدولة بشكل مستمر على أهمية التحديث العسكري وبخاصة سلاحي الجو والبحر. (٧)

وتسببت الأهمية الجيوستراتيجية والإمكانيات الاقتصادية الضخمة للمنطقة، في تعريض الدول لعدد من التطورات الجيوسياسية والتحديات الأمنية، ومثّلت حافزاً لتسريع وتيرة تحديث الأسلحة على المستوى الإقليمي، ومن تلك التهديدات: –

١. النمو الشامل للقوة الصينية والذي مثّلت أهم جوانب التغير الاستراتيجي بشرقي آسيا.
٢. النزاعات البحرية المتزايدة والتي تعتبر تحدي كبير للتماسك ولاستقرار الإقليمي، حيث أدت التوترات بين الصين وبعض دول جنوب شرقي آسيا إلى تعقيد العلاقات بينهم، مما أضعف روابط الوحدة داخل المنظمة الإقليمية.

٣. توجس حكومة الدول من الوتيرة المتسارعة لتحديث الأسلحة على الصعيد الإقليمي، حيث ارتفع الإنفاق الدفاعي الآسيوي بنسبة ٢% من ٢٧٠,٦ بليون دولار عام ٢٠١٠ إلى ٣٤٤,٢ بليون دولار عام ٢٠١٤. [٨]

- **الخلاف حول جزر بحر الصين الجنوبي؛**

تعتبر النزاعات الإقليمية تحدياً واضحاً للأمن بالمنطقة كالنزاع في بحر الصين الجنوبي بين دول المنطقة والصين حول ملكية الجزر وحق السيادة عليها، بالإضافة إلى قضية تايوان الموترة للأوضاع الأمنية بالمنطقة نظراً لتدخل عدد من الدول الخارجية بالقضية. وتؤدي التحالفات العسكرية دوراً أساسياً في توازن القوى الإقليمية من خلال طبيعة سياساتها تجاهها. وتدرك الصين مدى أهمية الإقليم وأن أي توجه سلبي نحوه سيدفع الدول إلى النزوح بعيداً عنها من خلال اللجوء إلى بناء تحالفات مع قوى منافسة لها كالولايات المتحدة الأمريكية والهند واليابان وكوريا الجنوبية مما سيؤثر عليها بالسلب.

وبذكر خلافات السيادة على جزر بحر الصين الجنوبي؛ فإنه يتم تسليط الضوء على أحد المهددات الأمنية بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا. إذ تمتلك الصين سواحل على عدد من البحار مثل بحر الصين الجنوبي وبحر الصين الشرقي والبحر الأصفر وكل تلك البحار لها أهمية استراتيجية تسعى الصين إلى التمتع بها وصونها وخاصة فيما يتعلق ببحر الصين الجنوبي المتنازع على ملكية الجزر الواقعة به؛ وذلك نظراً للأهمية النفطية التي يتمتع بها البحر سواء ما به من احتياطات نفطية وغازية مهمة أو كونه ممر للناقلات والإمدادات النفطية القادمة للصين من أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية واللاتينية، بالإضافة إلى كونه الممر الملاحي الناقل للصادرات والواردات الصينية من وإلى العالم الخارجي وأنه محل انتشار مهم للقوات البحرية الصينية.[٩]

إذ تتنازع كل من الصين وتايوان وفيتنام على ملكية جزر "باراسيل"، إلا أن الصين وحدها هي من تسيطر عليها منذ عام ١٩٧٤، وتتنازع كل من الصين وتايوان وفيتنام وماليزيا وبروناي والفلبين على ملكية سلسلة جزر "سبراتلي" وتمتلك كل دولة منهم جزء من تلك السلسلة الجزرية؛ حيث تمتلك الصين ٨ جزر، تايوان جزيرة واحدة، فيتنام ٢٧ جزيرة، الفلبين ٩ جزر، ماليزيا ٩ جزر، في حين لا تمتلك بروناي أية جزر. [١٠]

في حين تدعم الصين ادعاءات سيادتها بالاستناد إلى وثائق تاريخية؛ حيث كانت سلسلة الجزر جزءاً لا يتجزأ من الصين منذ قرون. وتدّعي الصين امتداد حدودها البحرية إلى ٢٠٠ ميل بحري، وهي أكثر بكثير مما أقرته القوانين الدولية، لذا فإن الصين لا تعترف باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢. وبالمقابل ترفض الدول الأخرى المزاعم الصينية، وترى أحقيتها في عدة أجزاء من البحر وفقاً لأحكام القانون الدولي. في حين تستند الدول الأخرى أيضاً إلى معطيات تاريخية؛ إذ سبق لبعضها التمتع بالسيطرة على أجزاء عدة من البحر، كفيتنام التي حكمت فيما مضى سلسلتي جزر "باراسيل وسبراتلي"، بينما تدّعي الفلبين سيادتها على السلسلتين انطلاقاً من قربهما الجغرافي إليها. أما فيما يتعلق بشعاب "سكاربره" فتدعي الصين سيادتها على الرغم من بعدها عنها حوالي ٨٠٠ كم، بينما تدّعي الفلبين أحقيتها بها حيث تبعد عنها ١٦٠ كم فقط، وتدّعي ماليزيا أيضاً السيادة على منطقة في البحر نظراً لوقوعها ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، وملكية أجزاء من جزر "سبراتلي". وكذلك الأمر بالنسبة إلى بروناي وادّعاء حق السيادة على منطقة في البحر، إلا أنها لا تدّعي أي سيادة على جزر "سبراتلي".[١١]

وقد اختلفت مدى المناطق التي تدّعي الدول سيادتها عليها، وأسباب كل دولة في تدعيم مطالبها؛ كالآتي:-[١٢]

- تطالب الصين بملكية كامل جزر "سبراتلي وباراسيل" ومعظم الأجزاء المتبقية ببحر الصين الجنوبي، انطلاقاً من حقها التاريخي المكتسب بملكيتهم.
- تطالب بروناي بمنطقتين "رصيف لوويزا_وهي محل طلب من ماليزيا أيضاً_ وضفة ريفلمان".
- تطالب الفلبين بملكية ٨ جزر ضمن سلسلة جزر "سبراتلي"، انطلاقاً من إدعاءات جغرافية.
- تطالب تايوان بأحقيتها في ملكية جزر "سبراتلي" إنطلاقاً من المبادئ الخمسة لعام ١٩٩٣ المتعلقة بالخطوط المرشدة لسياسة بحر الصين الجنوبي، وكذلك تطالب بجزيرة "كاوسيونج" التي تطالب بها الصين وفيتنام أيضاً.
- تطالب فيتنام بملكية جزر "سبراتلي" على إثر انفصالها عن فرنسا والمطالبات الفرنسية بملكية تلك الجزر عام ١٩٣٣ وأن اليابان أعادتها لها بعد الحرب العالمية الثانية.

وسعياً من الصين إلى تحقيق هدفها بتوسيع التواجد في بحر الصين الجنوبي، شرعت في بناء عدد من المنشآت العسكرية والبنى التحتية المتعلقة بالصواريخ والرادارات وطائرات الهليكوبتر في البحر وبالأخص في جزر "سبراتلي وباراسيل"، كما عززت عدد مقاتلاتها البحرية ومن وجودها العسكري في القواعد البحرية. بالإضافة إلى إجراء مناورات وتدريبات عسكرية لجيشها بشكل دوري للحفاظ على أمنها البحري. كما أقر المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني قانون جديد يسمح لخفر السواحل بإطلاق النار على القوارب الأجنبية، بعدما أثارت الولايات المتحدة الأمريكية حفيظتها بتسييرها وحلفائها دوريات منتظمة في المياه الدولية للمنطقة للتأكيد على حرية الملاحة فيها. [١٣]

كما قامت الصين في مايو عام ٢٠١٤ بقطر منصة فيتنامية لاستخراج النفط إلى منطقة في البحر بالقرب من جزر "باراسيل"، مما رتّب إلى حدوث تصادمات عدة بين السفن الفيتنامية والصينية كادت أن تصل إلى مواجهات كبيرة المدى في منتصف عام ٢٠١٩ بين العديد من سفن خفر السواحل لكلا البلدين؛ وذلك بسبب دخول سفن صينية للتنقيب عن النفط بالقرب من جزر "سبراتلي". هذا وقد بدأت مواجهات بين الصين والفلبين ولكنها لم تصل إلى تبادل إطلاق للنار، وفي عام ٢٠١٢ حدثت مواجهات بحرية طويلة بين الطرفين وتبادلا الاتهامات بانتهاك السيادة في شعاب "سكاربره". وفي عام ٢٠١٤ لجأت الفلبين إلى محكمة التحكيم الدولية لرفع دعوى قضائية دولية ضد الصين للطعن في ادعاءات السيادة الصينية والحكم وفقاً لميثاق الأمم المتحدة حول قانون البحار. إلا أن الصين قاطعت جلسات المحكمة مستندة على أن المحكمة ليست مخولة للبت في هذا الخلاف، وعلى الرغم من صدور قرار المحكمة لصالح الفلبين إلا أن الصين أكدت مراراً على أنها لن تقبل أية قرارات تصدر عن المحكمة. [١٤]

وقامت الصين أيضاً في عام ٢٠١٨ بزيادة عسكرة بحر الصين الجنوبي بوضع صواريخ "كروز" المضادة للسفن وصواريخ "أرض جو طويلة المدى" في جزر "سبراتلي"؛ وبذلك فإنها قد انتهكت تعهداتها القائلة بعدم استمرارها في عسكرة جزر "سبراتلي". وخلال فترة تفشي فيروس كورونا قامت الصين باتخاذ عدد من

الإجراءات التي تؤكد بمنطلقها سيادتها على المنطقة المتنازع عليها، كإنشاء منطقتين لإدارة جزر "سبراتلي وباراسيل"، كما منحت أسماء جديدة لعدد من الجزر والشعب المرجانية والكيانات تحت البحر. (١٥)

هذا وبالإضافة إلى عقد الحكومة الصينية اتفاقية أمنية مع "جزر سليمان" والتي أُطلق عليها اسم "إعلان شنغهاي"، وهو ما أثار مخاوف دولية من الجهود الصينية للحكم وفقاً لحقوقها التاريخية في السيادة على بحر الصين الجنوبي، وهناك مخاوف أمريكية من محاولة إقامة الصين لموطئ قدم عسكري لها على تلك الجزر. في حين لجأت الصين إلى تلك الاتفاقية كمحاولة لإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في غرب المحيط الهادئ من خلال تهديد خطوط اتصالها بحلفائها في المنطقة، كما أنها تعتبر مجال لممارسة الضغط السياسي والعسكري بما يخدم قضية تايوان. (١٦)

- **المواقف المتباينة لدول جنوب شرق آسيا والقوى الخارجية تجاه النزاع**

على الرغم من التنافس الماليزي الصيني على عدد من مناطق السيادة بالبحر، إلا أن ماليزيا تتجنب توجيه انتقاد علني للصين، ويُرجعه البعض إلى كِبر المجموعة العرقية الصينية بماليزيا وتأثيرها الكبير على قرارات وسياسات الدولة فهي تمثل ٢٢,٦% من سكانها، فضلاً عن التأثير المتنامي للصين على الاقتصاد الماليزي.(١٧) وكذلك الوضع بالنسبة لبروناي والتي تؤكد على أهمية المزايا للعلاقات الاقتصادية بالصين والتركيز عليها بدلاً من النزاع حول السيادة بالبحر، وذلك على الرغم من تعرض المنطقة الاقتصادية الخالصة بها للتقليص الشديد في حالة ما إذا تم اعتماد وجهة النظر الصينية.(١٨)

وهذا في حين انتهجت سنغافورة منهج تصالحي فيما يتعلق بنزاعات السيادة، وهو ما يجعلها في منأى عن التأثير المباشر بها، كما تتبع تايلاند النهج الدبلوماسي وعدم لوم الصين نظراً لعلاقاتهم الاقتصادية الوثيقة. ولا تشترك كل من لاوس وميانمار في النزاع القائم بالبحر إلا أنهما يعملان على تشتيت اتجاه أعضاء الآسيان لتوجيه الملاحظات القاسية ضد الصين. وأخيراً فإن كمبوديا تدعم الاتجاه الصيني للسيادة، على الرغم من وقوعها خارج حدود بحر الصين الجنوبي. (١٩)

ويُذكر أنه في عام ٢٠١٣ اتفقت دول جنوب شرقي آسيا مجتمعه في إطار الآسيان؛ على صياغة مبادئ الآسيان ذات النقاط الست بشأن بحر الصين الجنوبي، والتي تنص على التزام الدول الأعضاء: – (٢٠)

١. التطبيق الكامل للإعلان بشأن سلوك الأطراف ببحر الصين الجنوبي ٢٠٠٢.
٢. الالتزام بالمبادئ التوجيهية الخاصة بإعلان سلوك الأطراف ببحر الصين الجنوبي عام ٢٠١١.
٣. العمل على التنفيذ المبكر لمدونة قواعد السلوك الإقليمية في بحر الصين الجنوبي.
٤. احترام مبادئ القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢.
٥. ضبط النفس وعدم اللجوء إلى استخدام القوة.
٦. حل النزاع بالطرق السلمية وفقاً لقواعد القانون الدولي.

وقد قامت الصين بتقديم مقترح على دول جنوب شرقي آسيا خاص بإجراء مناورات بحرية مشتركة لعام ٢٠١٥ بهدف تخفيف حدة التوترات القائمة بينهم، وتم بالفعل إجرائها عام ٢٠١٨. كما اجتمعت الحكومة الصينية بحكومات دول الآسيان عام ٢٠١٧ للاتفاق حول الخطوط العريضة لمدونة السلوك ببحر الصين

الجنوبي، وتوصلوا إلى ضرورة شمولها على عدد من القواعد والمعايير التوجيهية غير الملزمة لسلوك الدول بالبحر، وإثراء التعاون والثقة المتبادلة، وخلق بيئة مواتية لتسوية النزاعات، وكذلك ضمان الأمن والسلامة البحرية وحرية الملاحة. في حين كانت مبادئ مدونة السلوك كالتالي: – (٢١)

١. المدونة ليست أداة لتسوية النزاعات الإقليمية أو قضايا ترسيم الحدود البحرية.
٢. الالتزام ببنود ميثاق الأمم المتحدة.
٣. التنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي.
٤. احترام سيادة واستقلال الدول وسلامة أراضيها وفقاً لأحكام القانون الدولي.

ومع الأخذ في الاعتبار كون بحر الصين الجنوبي يمثّل منطقة تنافس أمريكية صينية، حيث تبادل كلا الطرفان الاتهامات بتحمل المسئولية حول عسكرة المنطقة. إذ تحولت المنطقة بالفعل إلى واحدة من أكثر مناطق العالم اكتظاظاً بالسفن الحربية، وهو ما يزيد من فرص التوتر القائم هناك بشكل مستمر؛ والأخطر من ذلك أنه يزيد من احتمالية وقوع صدامات مسلحة، لاسيما مع كثرة المناورات العسكرية باستخدام أحدث الأسلحة البحرية. ولكن لم تشهد المنطقة فعلياً صدامات مسلحة بين البلدين. (٢٢)

وفي يوليو عام ٢٠٢٠، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية تقرير بعنوان "موقف الولايات المتحدة من المطالبات البحرية في بحر الصين الجنوبي"، وأعلنت فيه أن المطالب البحرية الصينية شاسعة المجال وغير قانونية بشكل لا يتناسب مع قرار محكمة العدل الدولية الصادر عام ٢٠١٦، وهو ما يظهر موقفها كداعم لحلفائها من دول جنوب شرقي آسيا. كما أدرجت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٤ شركة صينية بالقائمة السوداء التجارية، وتم هذا كعقاب لمشاركتهم في بناء الجزر الاصطناعية الصينية بالمناطق المتنازع عليها بالبحر. (٢٣)

وقد تناول الكتاب الأبيض للدفاع الصيني الذي صدر عام ٢٠١٩ الحديث عن نزاعات جزر بحر الصين الجنوبي وحصر أسباب النشاط العسكري الصيني بها في الرغبة في التنمية بشكل سلمي، وورد به "تدافع القوات المسلحة عن المياه والجزر والشعاب المرجانية المهمة في بحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي والبحر الأصفر، وتكتسب وعياً كاملاً بالوضع في المياه المجاورة، وتجري عمليات حماية الحقوق المشتركة وإنفاذ القانون، والتعامل بشكل صحيح مع الأوضاع البحرية والجوية، والرد بحزم على التهديدات الأمنية والانتهاكات والاستفزازات على البحر. القوات المسلحة الصينية تقوم بالدفاع الجوي والاستطلاع والإنذار المبكر، ومراقبة المجال الجوي المحيطي، وتنفيذ دوريات التنبيه والإقلاع القتالي، والاستجابة بفعالية لحالات الطوارئ والتهديدات للحفاظ على أمن الأجواء وبهدف الحفاظ على الوحدة الوطنية". (٢٤)

– **أهمية بحر الصين الجنوبي**

- **الموقع**؛ حيث يشكل بحر الصين الجنوبي جزء من المحيط الهادي، وهو يمتد من سنغافورة ومضيق ملقا في الجنوب الغربي حتى مضيق تايوان وهونج كونج في الشمال الشرقي؛ ومن ثم فإنه يمر بمحاذاة أكثر الدول الآسيوية قوة وديناميكية وهم (بروناي، كمبوديا، الصين، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند، فيتنام، جزيرة تايوان).

- **ممر بحري استراتيجي؛** إذ يعد البحر أقصر الطرق الواصلة بين المحيطين الهادئ والهندي، فضلاً عن كونه من أكبر البحار في العالم بمساحة ٣,٥٠٠,٠٠٠ كم٢، فضلاً عن كونه ثاني أكثر بحار العالم حركة وازدحاماً حيث يمر خلاله ثلث عمليات الشحن العالمية، وتتشكل المنطقة من مئات الجزر ولكن الأكثر أهمية هم "جزر سبراتلي" و "جزر باراسيل". (٢٥)
- **الثروات الطبيعية؛** حيث تتميز المنطقة بثراء مواردها الطبيعية وبخاصة النفط والغاز الطبيعي، وتقدر وكالة الطاقة الامريكية احتواء المنطقة على احتياطي ١١ مليار برميل من النفط الخام، ١٩٠ مليار برميل من الغاز الطبيعي، فضلاً عن الجزر الغنية والحيوية. (٢٦)
- **الثروات البحرية والمادية؛** إذ يعتمد ملايين المواطنيين على هذا البحر للحصول على الأسماك سواء للتجارة أو للغذاء، حيث أن حوالي نصف سفن الصيد في العالم تعمل في هذا البحر، وهو ما يوفر عوائد مادية كبيرة، ويوفر فرص عمل لأيدي عاملة كثيرة.
- **المزاعم والمكاسب الصينية؛** يعتبر النزاع في بحر الصين الجنوبي، نزاع حول السيادة الإقليمية ولا يتعلق بقضايا قانون البحار. كما تعتبر الصين أن سيطرتها على جزر بحر الصين الجنوبي جزء من استراتيجيتها لاستعادة السيادة على جزيرة "تايوان"، بالإضافة إلى التحول إلى قوة بحرية عالمية قادرة على حماية ممراتها البحرية التي تمثل شريان الحياة لنموها الاقتصادي، حيث يمر ٨٠% من الواردات الصينية من موارد الطاقة ونحو ٤٠% من إجمالي تجارتها عبر هذا البحر.
- **المزايا الاقتصادية والتجارية؛** تعتمد اقتصاديات الدول الصاعدة والمشاطئة للبحر على التجارة الخارجية كمصدر رئيسي للدخل القومي ومحور رئيسي في عملية النمو الاقتصادي كالصين، ودول جنوب شرقي آسيا وبالأخص ماليزيا، سنغافورة، إندونيسيا، فيتنام، الفلبين وتايوان. لذا فهناك هدف أساسي لتلك الدول يتمحور حول ضمان حرية حركة الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعدم هيمنة أو تحكم دولة محددة في هذا الممر المائي.
- **أهمية النزاع لدول رابطة جنوب شرقي آسيا؛** حيث يمثل النزاع في بحر الصين الجنوبي ذا أهمية بالنسبة لرابطة الآسيان، وذلك للبرهنة على دورها كمنظمة حكومية دولية تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي بالمنطقة؛ لذا فإنها تبذل جهد خاص للوصول إلى آلية مشتركة لدعم التعاون الاقتصادي مع التحفظ على الخلافات السياسية البينية.

– **الدعائم الصينية لمواجهة التحديات الأمنية بالمنطقة؛**

ونظراً للاهتمام الصيني بتحقيق السيطرة وتوسيع النفوذ في المجال الحيوي الأول لها والمتمثل في جنوب شرقي آسيا، بالإضافة إلى اهتمام سياسة الدفاع الصينية بشكل رئيسي بالحفاظ على السيادة الإقليمية والحماية من التهديدات الخارجية الأمنية والاقتصادية؛ وبالتالي تعمل الحكومة على تطوير الجانب الدفاعي العسكري وتهيئته للتعامل مع التهديدات التقليدية وغير التقليدية. وتتضح السياسة الصينية الدفاعية للقرن الواحد والعشرين فيما يلي: – (٢٧)

١. حماية التماسك والوحدة الصينية.

٢. صيانة المصالح الصينية في إقليم شرق آسيا ككل.
٣. تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للدفاع الوطني والقوات الصينية.
٤. إثراء الجانب المعلوماتي والاستخباراتي كتحديث لقدرات القوات المسلحة.
٥. تنفيذ استراتيجية عسكرية لدفاع نشط وفعال.
٦. تطوير سياسة الردع النووي لمواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.
٧. المساهمة في تعزيز البيئة الأمنية لشرق آسيا وحماية السلم والاستقرار بها.
٨. حماية خطوط النقل في جنوب شرقي آسيا والمحيط الهندي.

لذا تعمل الصين على توثيق علاقاتها الاستراتيجية بعدد من الدول الواقعة على امتداد بحر الصين الجنوبي، ومن ثم فإنها تقوم بإنشاء عدد من المنشآت الحيوية والاستراتيجية مثل (الموانئ، القواعد، الرادارات، المطارات، الطرق، المصافي النفطية، المنشآت الخدمية اللوجستية) في بنغلاديش، كمبوديا، المالديف، ميانمار، سيشل، سريلانكا، تايلاند، باكستان؛ بهدف حماية إمداداتها الخارجية القادمة من البحر، بالإضافة إلى ضمان حرية الملاحة بالمضايق المهمة والمواقع الاستراتيجية غرب وشرق المحيط الهندي. وعرفت باسم "استراتيجية عقد اللؤلؤ"، وغالباً ما يتم تفسير هذه الخطوات على أنها تندرج ضمن سياسات محاربة القرصنة وتأمين المناطق البحرية الحيوية وحماية خطوط الإمدادات الاستراتيجية للموارد الأولية القادمة إلى الصين، وبالتالي حماية أمنها الاقتصادي. وتخشى دول محيطها الإقليمي أن تحمل هذه الخطوات نوايا صينية توسعية مبيتة خاصة على مناطق بحرية تدّعي ملكيتها وتسعى إلى فرض سيادتها عليها بالتزامن مع نمو قدراتها البحرية والعسكرية. (٢٨)

وفي طريق سعي الصين لنشر صورة حسنة عن نفسها في المنطقة تم عقد تعاونات ثنائية متعلقة بالتهديدات الأمنية الجديدة كتجارة المخدرات، الاتجار بالبشر، تجارة السلاح، القرصنة، الجرائم الإلكترونية، الجرائم الاقتصادية الحديثة وغيرهم. كما تضامنت الصين مع دول الآسيان خلال جائحة كوفيد-١٩ وسارت معهم في طريق تذليل الصعوبات، ووضعت نموذجاً للتعاون العالمي في مكافحة الجائحة؛ إذ دشنت الصين مبادرة للتعاون "الدرع الصحي بين الصين والآسيان". كما استمرت في تقديم المساعدة المجانية للقاحات المضادة لكوفيد-١٩ لدول الآسيان، وزيادة الإنتاج المشترك للقاحات ونقل التكنولوجيا، وإجراء تعاون البحث والتطوير في مجال الأدوية الرئيسية، ومساعدة الآسيان على تعزيز بناء أنظمة الصحة العامة وتدريب الكوادر، وهو ما ساعد البلدان في المنطقة على زيادة معدلات التطعيم وتحسين قدرتهم على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية. (٢٩)

- **المنتدى الإقليمي للآسيان؛**

ويمكن الحديث عن المنتدى الإقليمي للآسيان كنموذج للتعاون السياسي والعسكري بين الصين ودول الآسيان؛ وكانت نواة نشأت المنتدى عندما اقترحت كل من أستراليا وكندا عام ١٩٩٠ إنشاء مؤتمر آسيوي-باسيفيكي خاص بالتعاون الأمني، كما هو الحال في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وبعد ذلك اقترحت اليابان الاعتماد على دور المؤتمر المشترك للآسيان مع شركائه لإيجاد الإحساس بالأمن؛ لذا قامت رابطة الآسيان بتولي المبادرة وأدت دوراً رئيسياً في إنشاء المنتدى. وشكّلت أهدافه الأساسية الدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات القائمة ومنع نشوب أخرى جديدة بالمنطقة. وفي عام ١٩٩٤ تم إنشاء المنتدى الإقليمي للآسيان كحيز ومجال

لحوار متعدد الأطراف بهدف مناقشة القضايا الأمنية بإقليم آسيا–الباسفيك، كما أنه مثّل تعبير مؤسساتي للالتزام اتجاه مسار الأمن التعاوني. ويضم المنتدى ٢٢ عضو (الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، اليابان، روسيا، أستراليا، كوريا الشمالية والجنوبية، كندا، الاتحاد الأوروبي، بنغلادش، كمبوديا، منغوليا، نيوزيلندا، باكستان، غينيا بيساو الجديدة، بالإضافة إلى دول الآسيان). وبذلك فإنه يتميز بضم قوى من المنطقة وخارجها، وأنه تتم قيادته من طرف الأعضاء الأقل قوة. (٣٠)

ولا يمكن التعامل مع المنتدى بمنطلق كونه عملية تفاوضية أو منظمة للأمن الجماعي، وإنما تتجلى أهدافه فقط في تحسين مناخ العلاقات الإقليمية في إطار السعي لإدارة المشاكل الثنائية ومتعددة الأطراف بشكل فعال. وأتاح الأعضاء أن يؤدي المنتدى دوراً أمنياً استشارياً شاملاً وبالتالي لا ينحصر في الناحية العسكرية الضيقة. وتماشى تطور المنتدى مع التقاليد السياسية والخصائص الثقافية لنهج الآسيان، وكذلك مفاهيم الآسيان للأمن الإقليمي والمرتكزة في الأساس على الموازنة بين الجانب الاقتصادي والجانب السياسي العسكري. (٣١)

ويؤخذ في الاعتبار أن المنتدى قد ألحق تحديثات أمنية وأصبح منذ عام ٢٠٠٩ يعمل وفقاً للدبلوماسية الوقائية وحل الصراعات بعد أن كان يقتصر على كونه منتدى للنقاش حول القضايا الأمنية. كما أن المنتدى بآليتيه الرئيسيتين (مجلس التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ، ومعهد آسيان للدراسات الاستراتيجية والدولية)؛ أصبحا يقدمان مقترحات لتعزيز الأمن في المنطقة. وتؤكد الآسيان على كون تدابير بناء الثقة والأمن، هي أدوات مهمة لاحتواء الصراعات داخل دول الرابطة ذاتها أو مع الدول غير الأعضاء، وهذا يمثل هدف تسعى له الرابطة لزيادة مكانتها الإقليمية والدولية. (٣٢)

ويرى البعض أن من أهم محفزات المنتدى هو دمج الصين ضمن نظام إقليمي، كما يعد المنتدى أداة فعالة تفيد علاقات الصين بدول المنطقة بما يخفف حدة المخاوف من التنامي المطرد للقوة الصينية وأهدافها الاستراتيجية، وكذلك حساسية دول الآسيان من وجهة النظر الصينية الخاصة بالتعاون الأمني متعدد الأطراف. وترى الصين أن قيادة الآسيان للمنتدى عامل مهم لضبط التوازنات الإقليمية بما لا يسمح لأي قوة كبرى أن تفرض رؤيتها الخاصة بالأمن الإقليمي ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم قد يعتبر المنتدى آلية فعالة لتحجيم دور الأحلاف الثنائية الأمريكية بالمنطقة، ويكرس فكرة التعددية القطبية. (٣٣)

كما تعاظمت مشاركة الصين في نشاطات المنتدى الإقليمي الآسيوي؛ حتى تُرسخ لدى دول المنطقة حسن نواياها وأهدافها. إذ وافقت الصين على مناقشة عدد من القضايا من خلال المنتدى كانت ترفض مناقشتها من قبل؛ كالاستراتيجيات العسكرية، والتهديدات الأمنية المحتملة للإقليم، ومتابعة التطوير العسكري في دول الإقليم، وأيضاً العلاقات العسكرية والمدنية. ولتعزيز الصين لتوجهها السلمي؛ عملت على رفع مستوى الشفافية في الجانب العسكري، كما بدأت تُصدر مؤشرات وأهداف ووسائل السياسة الأمنية مع دول رابطة جنوب شرقي آسيا، بالإضافة إلى نسج الصين لعلاقات عسكرية ثنائية مع جميع دول جنوب شرقي آسيا. (٣٤)

وخلال الاجتماع التاسع والعشرين لوزراء خارجية المنتدى الإقليمي للآسيان وجه وزير الخارجية الصيني "وانج يي" الحديث إلى أهمية مساعي دول المنطقة إلى صون السلام والاستقرار وتعزيز الأمن الجماعي، وكذلك الدعوة الصينية إلى تسريع وتيرة الانتعاش والنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، والسعي إلى التضامن

والتكاتف لمواجهة أصعب الظروف. ومن ثم قدّم وزير الخارجية الصيني ثلاثة مقترحات لتحقيق الأهداف المرجوة سابقة الذكر، وهي أولاً: الالتزام الحق بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعدم فرض القوانين الداخلية لدولة ما أو عدد من الدول على دول أخرى لإجبارها على الانحياز إلى أحد الجانبين. ثانياً: مراعاة مصـــالح جميع الأطراف والدعم المتبادل واحترام المصالح التنموية للدول الأخرى لإثراء النفع العام. ثالثاً: تعزيز الأمن المشترك بتحمل المسئولية اللازمة تجاه صون السلام والأمن الإقليميين. (٣٥)

المبحث الثالث: أنماط العلاقات الاقتصادية الصينية بدول جنوب شرقي آسيا في إطار "الآسيان"

اعترفت الصـين رسـمياً بالآسـيان كمنظمة إقليمية في عام ١٩٧٥. ومن ثم بدأت العلاقات فيما بينهم تشهد مزيداً من التطور والزخم، لاسيما بعد جولة الرئيس الصيني الأسبق "دينغ شياو بينغ" لجنوب شرقي آسيا في نوفمبر عام ١٩٧٨. وفي عام ١٩٩٠ قامت إندونيسيا بتطبيع علاقاتها مع الصين، مفسحة المجال أمام كل من سنغافورة وبروناي لاتباع نفس الإجراء. وبالتالي فإنه بحلول عام ١٩٩١ قد أنشأت وتمتعت الصين بعلاقات دبلوماسية جيدة مع دول الرابطة جميعاً، وهو ما مهد الطريق للظهور المستقبلي للحوار والتعاون فيما بينهم. إذ بدأت الصين تأسس ترابط رسمي مع الدول الأعضاء، وهو ما ظهر جلياً عندما دُعِيَ وزير الخارجية الصيني الأسبق لحضور حفل افتتاح الدورة الرابعة والعشرون لمؤتمر وزراء خارجية الآسيان، وأجرى أول محادثات غير رسمية مع وزراء خارجية المنظمة مشكّلاً بذلك بداية الحوار والتعاون بين الجانبين. كما مُنحت الصين وضع شريك الحوار الكامل في الاجتماع التاسع والعشرين للرابطة يوليو ١٩٩٦ في جاكرتا بإندونيسيا.(٣٦)

وقد تمكنت دول الرابطة بتحقيق نمو اقتصادي متسارع ومتنامي مصاحباً بتعزيز لنفوذها السياسي الخارجي، في الفترة الممتدة بين عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٦، حتى حدثت الأزمة المالية الآسيوية في عام ١٩٩٧؛ والتي شهدت خلالها العلاقات بين الصين والآسيان تحولاً بارزاً، إذ قام الطرفان بالتعامل مع الأزمة بالجهود المشتركة، مما وطد الثقة المتبادلة عن ذي قبل. وفي نوفمبر عام ٢٠٠٢، قام الجانبان بتوقيع الاتفاقية الإطارية الخاصة بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الصين والآسيان؛ والتي كان لها تأثير واسع وممتد على إقليم آسيا والمحيط الهادئ. كما رُفعت العلاقات بين الجانبين إلى مستوى جديد بتوقيع إعلان مشترك لشراكة استراتيجية جديدة للسلام والازدهار، ومعاهدة الصداقة والتعاون في عام ٢٠٠٣.

وبمتابعة الجهود الصينية لتقوية أواصر الترابط والتعاون مع دول الرابطة بشكل جماعي؛ **نشأت رابطة "الآسيان+٣"**، وهي تتكون من دول رابطة الآسيان العشر بالإضافة إلى كلاً من الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وقد بدأ هذا التعاون الاقتصادي عام ١٩٩٧، وهو يركز على التعاون في المجالين الاقتصادي والأمني، ويمتلك ثلاث أهداف رئيسية وهي (تدشين منطقة تجارة حرة بشرق آسيا، إرساء نظام تعاوني في المجال المالي، تطوير هذا الإطار ليصبح ملتقى شرق آسيا).

وقد بلغ إجمالي تجارة رابطة الآسـيان+٣ عام ٢٠١٩ حوالي ٨٩٠,٢ مليار دولار أمريكي أي بما يعادل ٣١,٦% من إجمالي تجارة البضائع في الآسيان، وشكّل الاستثمار الأجنبي المباشر المقدم من الدول الثلاث إلى

دول رابطة الآسيان ٣٢ مليار دولار امريكي أي بما يعادل ١٩,٩% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الآسيان، وفي عام ٢٠٢٠ شّكل إجمالي الناتج المحلي لرابطة الآسيان+٣ تقريباً ٢٤,٤ تريليون دولار أمريكي بما يعادل ٢٨,٩% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. (٣٧)

وتحدد الصين موقع الصدارة في التبادلات الأجنبية لدول الجوار بهدف تعزيز السلام والاستقرار الإقليمي وتحفيز التنمية، وتتبع الصين سياسة حسن الجوار والاعتماد المتبادل في شراكتها مع دول محيطها الإقليمي لترسيخ مفهوم المجتمع ذا المصير المشترك، بالإضافة إلى عملها على جعل إنجازات التنمية الصينية لا تقتصر عليها فقط بل تجعلها أكثر فائدة للجميع، وتعمل دائما كقائد ومحفز للتعاون الإقليمي وكذلك حارس للسلام والتنمية الإقليميين. كما تؤمن الصين بالتعاون الإقليمي بالمنطقة المتمحور حول الآسيان بأنه يتوافق مع تقاليد شرق آسيا واحتياجاتها الواقعية، وأنه يشجع على زيادة فعالية التنمية والسلام بالإقليم، وبالتالي فإنها تدعوا إلى تعزيز العلاقات التعاونية الإقليمية وصيانتها وتُعرِب عن موقفها المعادي في مواجهة أي أمور يمكن أن تقوض هذا الزخم التعاوني. (٣٨)

- **نموذج للتعاون الاقتصادي بين الصين والآسيان:** -

يمكن ذكر عدد من المبادرات ذات الجانب الاقتصادي والتي دعت إليها وتبنتها جمهورية الصين الشعبية في طريق سعيها لتحقيق التعاون الاقتصادي وتعزيز الاعتماد المتبادل والمصير المشترك بينها وبين الآسيان؛ ومنها: -

أولاً/ الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة: -

انطلقت مبادرة إبرام اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة منذ عام ٢٠١٢؛ والتي تمثل اتفاق تجاري بين دول مجموعة الآسيان (فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار، إندونيسيا، سنغافورة، بروناي، تايلاند، الفلبين، ماليزيا) والدول الست الأعضاء في اتفاقية التجارة الحرة (الصين، الهند، اليابان، كوريا الجنوبية، استراليا، نيوزيلاندا). في حين دخلت الاتفاقية حيز النفاذ منذ الأول من يناير ٢٠٢٢؛ وتحفز الاتفاقية بقوة نمو التجارة الدولية ومعدلات الاستثمار، وتعزز من انتعاش الاقتصاد العالمي بزخم إقليمي قوي، وتحقق المزيد من السلام والاستقرار بأمن المنطقة.

وتهدف الاتفاقية إلى خفض التعريفات وفتح التجارة في مجال الخدمات وتشجيع الاستثمار لمساعدة الدول ذات الاقتصاد الناشئ في اللحاق بركب الدول المتقدمة، كما أن الاتفاقية تتطرق إلى حقوق الملكية الفكرية ولكن دون شمول موضوعات حماية البيئة وحقوق العمال. وتبرز أهميتها الخاصة من كونها تضع أساسيات وقواعد جديدة للتجارة بالمنطقة بحماية صينية ودون تواجد أمريكي أي الهيمنة الصينية على التجارة بالمنطقة الآسيوية، فضلاً عن تعزيز الطموح الجيوسياسي التوسعي للصين بمنطقة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ (٣٩).

وتعتبر الصين أكثر الدول المشاركة استفادة؛ حيث تمكنها الاتفاقية من وضع قواعد التجارة في المنطقة على اعتبار كونها القوة الاقتصادية الثانية عالمياً والأولى بين الدول الأعضاء في الاتفاقية. وتمثل تلك الاتفاقية التجارية الأولى من نوعها التي تجمع بين القوى الآسيوية الثلاث (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية) وبالتالي

تشـكل دفعة إلى الأمام نحو التقارب بينهم وتكوين منطقة تجارية متماسـكة.[٤٠] إلا أن الاتفاقية تواجه عدد من التحديات السـياسـية التي تشـوب العلاقات الثنائية بين أعضـائها كالخلافات بين اليابان وكوريا الجنوبية حول العمالة القسـرية منذ الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى فرض اليابان لعدد من القيود على صـادراتها التجارية إلى كوريا الجنوبية، وكذا الخلافات المنبعثة بين الصين واليابان ودول جنوب شرق آسيا حول جزر بحر الصين الجنوبي. [٤١]

ثانياً/ مبادرة الحزام والطريق: –

يمكن القول أن مبادرة الحزام والطريق تمثل الاسـتراتيجية الصـينية الكبرى للهيمنة على آسـيا من خلال السيطرة على طرق وممرات الملاحة العالمية التي تمر بها. أعلن عنها الرئيس "شي جين بينج" عام ٢٠١٣ أثناء زيارته لكازاخسـتان بعد توليه الحكم، بهدف ضـمان المزيد من التفاعلات الدولية والتي تدعم الانسـياب الحر للتجارة وزيادة الإنتاجية وتحقيق التكامل بين الأسواق العالمية، ومثلت حجم التبادلات التجارية بين الصين والدول الواقعة ضمن مبادرة الحزام والطريق ما يقرب من ٢٠% من حجم التجارة الخارجية الصينية.[٤٢] ويحوي المشروع شـقين أحدهما برياً (الطريق) والآخر بحرياً (الحزام)، ويصـل بين العديد من الدول حول العالم ويشـكل دافع قوي لعجلة التطور والتنمية الصـينية وهو يعتبر إعادة لإحياء طريق الحرير التاريخي وطريق البخور البحري. ويمر الطريق بأكثر من ٦٠ دولة من قارات آسـيا وأوروبا وأفريقيا، بتعداد سـكان يشـكل ٦٥% من سـكان العالم، وباقتصادات تزيد عن ٢٠ تريليون دولار. [٤٣]

ويتضمن المشروع ٥ طرق رئيسية منها ٣ طرق برية، و٢ بحرية، كالتالي: –

- طريق الحرير الشمالي: يمتد من الصين إلى أوروبا عبر سيبريا جنوب روسيا حتى بحر البلطيق.
- طريق الحرير الوسـطي: يمتد من الصـين خلال آسـيا الوسـطى ومرورًا بإيران وشـبه الجزيرة العربية حتى أوروبا.
- طريق الحرير الجنوبي: يمتد من الصين إلى جنوب آسيا حتى الهند.
- الطريق البحرية الغربية: يمتد من بحر الصـين نحو المحيط الهندي مرورًا ببحر العرب والبحر الأحمر حتى البحر الأبيض المتوسط.
- الطريق البحرية الجنوبية: يمتد من بحر الصين الجنوبي حتى المحيط الهادئ.

أهداف المبادرة: – [٤٤]

أ– مد المبادرة من المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق، وخط مواصلات أوراسيا بامتداد المحيط الهندي.

ب– تحسين التفاعلات المالية الدولية بزيادة التعاون المالي والنقدي.

ج– تشجيع التكامل الاقتصادي بتيسير التجارة والاستثمار الدوليين.

د– زيادة حجم الأسواق الاستهلاكية للمنتجات الصينية وبالتالي زيادة الفوائض المالية.

هـ– العمل على تدويل العملة المحلية " اليوان" وجعلها العملة الرئيسية للتبادل التجاري.

و– تطوير المناطق الضعيفة اقتصادياً ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية.

ز- دعم استراتيجية "صنع في الصين ٢٠٢٥" التي تهدف إلى تحويل الاقتصاد الصيني إلى اقتصاد متقدم ذا قيمة مضافة عن طريق اتفاقيات الشراكة مع الدول الصناعية المتقدمة.

ح- تعزيز الوجود الصيني في منطقة أوراسيا ذات الأهمية الاستراتيجية التاريخية.

ط- تأمين طرق إمدادات الطاقة الواردة إليها.

ي- زيادة التقنيات التكنولوجية الحديثة والمتطورة.

ك- تأسيس مؤسسة مالية خاصة لتمويل المبادرة.

ل- تعزيز التعاون الإنساني والبناء المشترك، وقيام المبادرة على أساس المنفعة المشتركة.

ثالثاً/ البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية: -

أصدر الرئيس الصيني "شي جين بينج" قرار إنشاء البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية عام ٢٠١٣ كمؤسسة مالية دولية بديلة عن مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) والتي يسيطر عليها الدول الغربية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية. وبدء البنك في أداء مهامه منذ يناير ٢٠١٦، وذلك بعد مصادقة ١٧ عضو مؤسس على اتفاق بشأن البنك. (٤٥)

أهداف البنك:

أ- تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والمساهمة في الحراك الاقتصادي العالمي.

ب- تحسين البنية التحتية لتحقيق الترابط بين الدول الآسيوية.

ج- تعزيز التعاون والشراكة الإقليمية في مواجهة تحديات التنمية بالتعاون مع المؤسسات الإنمائية.

د- استدامة التنمية الاجتماعية للشعوب في آسيا.

هـ- تزليل العقبات التمويلية التي تواجهها الاقتصادات الفردية في آسيا.

ويحقق البنك أهدافه بأداء عدد من الوظائف، كالتالي: (٤٦)

أ- تشجيع استثمار رأس المال العام والخاص في المنطقة لخدمة أغراض التنمية وبخاصة تطوير البنية التحتية.

ب- تمويل المشروعات والبرامج التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المتجانس للمنطقة الآسيوية ككل.

ج- دعم الاستثمار الخاص بتقديم موارد إضافية في حالة عدم توفر رأس المال الخاص، وذلك طبقًا لعدد من الشروط والأحكام.

أهداف الصين من تدشين البنك: -

- إنشاء مؤسسة تمويلية تقوم على المبادئ الصينية الخاصة باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية، فضلاً عن كونه ترجمة لأفكار الرئيس "شي جين بينج" الداعي إلى مجتمع ذا مصير مشترك.
- تمتع الصين بنفوذ قوى ملائم لقدراتها الاقتصادية ومكانتها العالمية، وكذلك الاهتمام بالدول النامية وإشراكها في عملية صنع القرار.
- الخروج عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية على مجريات الأحداث الاقتصادية والمالية العالمية من خلال صندوق النقد والبنك الدوليين.

- تعزيز المكانة الدولية للصين كفاعل قوي مدافع عن قضايا المناخ وتحسين البنية التحتية، وتوجيه الاهتمام الدولي نحو آسيا.

المبحث الرابع: أثر تنامي القدرات الصينية سياسياً وعسكرياً واقتصادياً على سياستها الخارجية تجاه دول جنوب شرقي آسيا

أثار الصعود الاقتصادي والعسكري للصين تساؤلات عدة حول مستقبل دول جنوب شرقي آسيا، فمن الجانب الاقتصادي تعتبر الصين منافس وشريك استراتيجي في آن واحد فهي فرصة وتحدٍ معاً، ومن الجانب الأمني فإن التطور للقدرات العسكرية الصينية يشكّل مخاطر وتخوفات لدول المنطقة، ويتوقف الدور الصيني في الإقليم على مدى النمو الداخلي ومسار علاقاتها مع الفاعليين الدوليين والإقليميين؛ لذا تتبنى الصين استراتيجية إقليمية متعددة الأبعاد في بيئة إقليمية معقدة قائمة على الاعتماد الاقتصادي المتبادل في ظل النزاعات الإقليمية. (٤٧)

وكذلك فإن الصين تسعى إلى تحقيق التنمية المشتركة لدول الإقليم جميعها وهو ما يخدم تحقيق المصالح الاقتصادية المشتركة؛ وبالتالي الحفاظ على البيئة الأمنية الإقليمية آمنة ومستقرة بما يساهم في زيادة الرفاه الاجتماعي للشعوب.(٤٨) كما عملت الصين بقيادة "شي جين بينج" على إحكام استخدامها لقوتها الناعمة لدعم وتعزيز التعاون الاقتصادي؛ الأمر الذي مكّنها من كسب ود وثقة عدد من الدول التي لحقت علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية اضطراباً مثل كمبوديا، وكذلك ترسخت علاقتها بالفلبين والتي تعد الحليف الإقليمي المهم للولايات المتحدة الأمريكية. وهو ما اتضح في استضافة الصين للقمة الرابعة لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا عام ٢٠١٤ والذي تحدثت فيه الصين عن أهمية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية بالدول الإقليمية المعنية بذلك. (٤٩)

وقد احتفظت الصين بمكانتها كأكبر شريك تجاري للآسيان منذ عام ٢٠٠٩. وتضاعفت التجارة بين الآسيان والصين أكثر من الضعف منذ عام ٢٠١٠ والتي مثلت ٢٣٥,٥ مليار دولار أمريكي إلى ٥٠٧,٩ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٩؛ وذلك بما يعادل ١٨% من إجمالي تجارة الآسيان، وتضاعفت حوالي أربع أضعاف منذ دخول اتفاقية التجارة الحرة بينهم حيز التنفيذ عام ٢٠٠٥ ووصلت عام ٢٠٢١ إلى ٦٧٠ مليار دولار. كما نمت صادرات الآسيان إلى الصين بمتوسط سنوي قدره ١٠,٤% من عام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩، مقارنة بـ ١٢,٥% لواردات الآسيان من الصين خلال نفس الفترة. (٥٠)

وبالاستناد إلى البيانات الأولية للرابطة، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى الآسيان ٩,١ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩، أي بما يشكّل ٥,٧%من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة. ووفقاً للإحصاءات الصينية_وعلى الرغم من جائحة كورونا_فقد ارتفع حجم التجارة بين الآسيان والصين خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٠ بنسبة ٢,٢%، وبالتالي قفزت الآسيان لتصبح أكبر شريك تجاري للصين لأول مرة، مما جعل الآسيان والصين أكبر شريك تجاري لبعضهما البعض. وأصبحت العلاقات

بينهم متعمقة يسودها الثقة الاستراتيجية المتبادلة والشعور بوحدة المصير المشترك للمجتمع، وهذا ما برهن عليه الوضع أثناء جائحة كورونا. وتتعامل الصين مع رابطة الآسيان كأولوية في دبلوماسية الجوار غير كونها محطة رئيسية في البناء المشترك لمبادرة الحزام والطريق. (٥١)

ومن ثم أصبح الوضع بدول جنوب شرق آسيا يدعوا إلى تقبل الهيمنة الصينية أو كما يعرف بين المسئولين الصينين "الاستقرار المهيمن"، إذ تهيمن الصين على المؤسسات الاستراتيجية والاقتصادية والإقليمية بشكل مستقر ومزدهر، وكذلك رغبة الدول في السير على النهج الصيني للتنمية وجني ثماره. كما أصبحت كلاً من كمبوديا وتايلاند وماليزيا شركاء حوار أساسيين للصين بمنطقة جنوب شرقي آسيا. (٥٢)

ومن هنا يمكن وضع سيناريوهات محتملة تعرض مستقبل العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا، كالآتي؛

السيناريو الأول؛ غلبة الجانب الاقتصادي على الخلافات السياسية والعسكرية: –

ووفقاً لمقتضيات الأوضاع المتعلقة بهذا السيناريو والذي يدّعي بجدارة المصالح الاقتصادية التجارية والاستثمارية والاعتماد المتبادل بين الطرفين على حساب ما هو سائد بينهم من خلافات حدودية وعسكرية أو الاختلاف في جوهر العملية السياسية وكذلك السياسات الخارجية تجاه القوى الكبرى بالعالم. وبالتالي فإن علاقات الصين مع دول الإقليم سوف تستمر في التصاعد، مما يعني محافظة الصين على وضعها المتميز في العلاقات مع هذا الإقليم المهم ورابطة الآسيان الممثلة له في شرقي آسيا، دون ترك المجال لتعكير صفو هذا التعاون من قبل النقاط الخلافية الأخرى سابقة الذكر. وهو ما يمكن أن يكون مقبولاً ومحتمل الحدوث في مستقبل العلاقات بين الصين ودول إقليم جنوب شرقي آسيا.

السيناريو الثاني؛ احتدام الصراع السيادي وضمور التعاون الاقتصادي: –

ويذهب هذا الاتجاه إلى فرضية الغلبة للشق السياسي والعسكري في مواجهة الشق الاقتصادي. استناداً على الاتجاه الأول والأهم للدول والذي يقضي باهتمام الدول بمواطئ السيادة الوطنية وصيانة أمنها القومي بما يحافظ على وجود الدولة واستمراريتها في الحاضر والمستقبل؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث نزاعات عسكرية بين الطرفين متغاضين بذلك عن أطوار التعاون الاقتصادي التجاري والاستثماري. مُخلّفين بذلك خسائر اقتصادية فادحة مقابل مكاسب سياسية عسكرية محتملة التحقيق. أي أن هناك احتمال تأجج الصراع بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا على شاكلة النزاع السيادي على جزر بحر الصين الجنوبي، أو نزاع قد يُثار تبعاً لعمليات التحالف الخارجية لدول الإقليم مع القوى الكبرى على خلاف الصين.

السيناريو الثالث؛ إحداث نوع من التوازن بين المصالح الاقتصادية والمطالب السياسية والعسكرية: –

ويأتي القول هنا بأهمية الجوانب الاقتصادية وكذلك السياسية والعسكرية لجميع الدول الأطراف، الأمر الذي يحتم عليها السير باتجاهات متوازية بين التعاون الاقتصادي وكذلك السياسي والعسكري. ومن ثم تتجه الدول إلى متابعة العمليات التنموية والتعاونية الإقليمية معززين بذلك حجم الاستفادة من المزايا الاجتماعية والاقتصادية التي يتمتع بها كل طراف ومنتجين طفرة اقتصادية إقليمية فريدة. وفي ذات الوقت محاولة تهدئة

النزاعات المحتدمة بين الدول بتوصـــل أطراف النزاع إلى حل وســـط يمكن تحقيقه. وبذلك يتحقق التوازن بين الشقين الاقتصادي والسياسي والعسكري.

- **الخاتمة:**

تدرك الحكومة الصـينية المسـئولية الواقعة على عاتقها من صـياغة السـياسـات والقرارات الاقتصـادية والدبلوماسـية والعسـكرية وما قد يترتب عليها من ردود أفعال داخلية وخارجية، لذا فإنها تهتم بدراسـة الأوضـاع المحلية والدولية بشـتى جوانبها حتى تتمكن من اتباع توجهات وسـياسـات تحقق الأهداف القومية وتحمي الدولة من إثارة حفيظة الدول الأخرى وتحويلهم إلى أخصـــام بدلاً من حلفاء داعمي لنمو الدولة وتطورها. وقد أكدت الصـين عبر صـعودها السـلمي على أهمية العيش في عالم متناغم، قوامه التمسـك بالمبادئ الخمس الخاصـة باحترام سـيادة الدول وعدم التدخل في الشـئون الداخلية للآخرين، وغيرهم من المبادئ الراسـخة في السـياسـة الخارجية الصـــينية. وكذلك أعطت الصـــين مثالاً حياً على أهمية الفكر البراجماتي وتراجع دور الأيدولوجية السياسية في تحديد مسار السياسات الخارجية للدول، وإحلال المصالح الاقتصادية والاعتماد المتبادل محلها.

ويُذكر أن الطموح الصـيني في السيطرة والتواجد بإقليم جنوب شرقي آسيا لم يكن وليد العصر الحديث، بل تُرجعه بعض الدراسات إلى القرن الخامس الميلادي حيث انتقال البوذية من جنوب شرقي آسيا إلى الصـين. ومنذ ذلك الوقت أصبحت الصين جزءاً لا يتجزأ من البيئة الجيوسياسية والاستراتيجية في جنوب شرقي آسيا؛ لا سـيما مع سـيطرتها على بحار المنطقة واحتفاظها بحدود بحرية مع عدد من دول المنطقة. ويُنظر إلى العلاقات التاريخية بين الصـــين ودول المنطقة إلى كونها قائمة على أســـاس الدفاع الاســـتخباراتي والدعم الســـياســـي والتحويلات العسـكرية؛ لذا تعتبر الصـين إقليم جنوب شـرقي آسـيا ضـمن مجالها الأمني الحيوي وتسـعى لبذل المزيد من الجهد لتطوير التبادلات والعلاقات التعاونية خاصـة فيما يتعلق برابطة الآسيان. ويعد أكثر ما تلتزم به الحكومة الصـينية تجاه وطنها وشـعبها هو الحفاظ على أمنهم القومي وعدم السـماح للقوى الخارجية بمسـاسـه ولا التدخل في شئون الدولة الداخلية وانتهاك مواضـع سيادة الدولة؛ وهو ما اتضـح من الموقف الصـيني الحازم تجاه قضية السيادة الصينية على بحر الصين الجنوبي والجزر الواقعة به، واستخدامها للقوة الصينية الخارجية بنوعيها الناعمة والصلبة لتحقيق هدفها وتعزيز مصالحها.

وتنفيذاً للدبلوماسـية الصـينية الخارجية التي تقضـي بحسـن الجوار والنمو السـلمي بما يحافظ على أمن واستقرار الإقليم؛ اتجهت الصـين إلى صـياغة مبادرات واتخاذ خطوات سياسية واقتصـادية مفادها تحقيق التقارب بين الصـين ودول جنوب شـرقي آسـيا بما فيهم من حلفاء مع الجانب الأمريكي، ومن تلك التقاربات السـياسـية والعسكرية ذكرنا المنتدى الإقليمي للآسيان كمجال للحوار حول القضايا الأمنية بالمنطقة وإرساءاً للأمن الجماعي والمسار التعاوني في تحقيق ذلك. ونظراً للأهمية الاقتصادية في السياسية الخارجية للدول؛ فقد تعددت الخطوات الاقتصـادية التعاونية بين الجانبين وكان من أهمها الشـراكة الاقتصـادية الإقليمية الشـاملة كخطوة لإرسـاء قواعد تجارية واقتصـــادية جديدة تتناســب مع طبيعة الدول والبيئة المحيطة بالمنطقة، وكذلك المبادرة الصـــينية "الحزام والطريق" والتي تقضـــي بربط الاقتصـــاد الصـــيني بعدد من الدول المختلفة حول العالم وتحفيز الوجود الصـــيني

المتنامي، وأخيراً البنك الآسيوي للاستثمار بالبنية التحتية كخطوة رئيسية لإعادة إصلاح وبناء البنية التحتية الآسيوية وتوفير الدعم والقروض اللازمة لذلك بالدول النامية والناشئة على وجه الخصوص.

ويتمتع إقليم جنوب شرقي آسيا بنفوذ بالغ الأهمية على المستوى الجيوسياسي الإقليمي والدولي، وذلك نتيجة لأهميته الاستراتيجية والحيوية في كل مكوناته الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والموارد الطبيعية. كما تعد منطقة جنوب شرقي آسيا وبحر الصين الجنوبي ذات أهمية إستراتيجية، فهما محل خلاف ونزاع بين عدد من الدول نظراً لتقاطع المصالح الناتج عن أهمية المنطقة الاقتصادية. وقد استُشِفَّ عن دول المنطقة الذكاء؛ واستُمِدت تلك الرؤية من الطريقة التي استغلت بها دول الإقليم تنافس القوى الكبرى على أراضيها، وتحويلها ذلك إلى عامل جذب للاستثمارات الأجنبية والنمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت استغلت العامل الاقتصادي كرادع تحوط به نفسها ضد التهديدات الأمنية وتقوي بنائها الأمني. وتسير الصين في علاقاتها مع دول جنوب شرقي آسيا وفقاً لحكمة صينية راسخة "تمرين لا يمكنهما احتلال نفس الجبل"؛ وهي تعني التفوق على المنافسين الآخرين بالإقليم وجعل المنطقة منطقة نفوذ صيني فقط وذلك بإنشاء القواعد الإقليمية والمؤسسات الرائدة ذات البعد الاقتصادي.

– نتائج الدراسة:

١. استصدرت الحكومة الصينية مصطلح الصعود السلمي الصيني في بدايات القرن الواحد والعشرين؛ منعاً لإثارة تخوف دول الجوار من امتداد آثار هذا الصعود خارج حدود الدولة وبما يُلحق بهم الضرر.

٢. تهتم الصين بتوفير بيئة إقليمية آمنة ومستقرة تساعدها في متابعة مسيرة التنمية وتحقيق عملية الريادة الإقليمية دون منازع. وساعدها في تحقيق ذلك تعاونها مع رابطة الآسيان أمنياً واقتصادياً، إلا أنه هناك ما يعكر صفو تحقيق الهدف المُبتغى كالنزاعات الإقليمية وبخاصة النزاع على ملكية جزر بحر الصين الجنوبي بين الصين ودول المنطقة.

٣. سعت الحكومة الصينية إلى استثمار النمو الاقتصادي الذي حققته والعمل على ديمومته وتناميه في الحاضر والمستقبل؛ وهو ما دفعها إلى تشعيب علاقاتها الاقتصادية الخارجية وبخاصة في مجالها الحيوي الأهم بجنوب شرقي آسيا.

٤. وبالحديث عن الصعود الصيني وآثاره على العلاقات مع دول إقليم جنوب شرقي آسيا، فإنه أدى إلى مزيد من التعاون الاقتصادي بشقيه التجاري والاستثماري إلى أن أصبح كل منهما الشريك التجاري الأول للآخر.

– الهوامش:

1. Kai He, Feng Liu, China’s Peaceful Rise: From Narrative to Practice, Oxford Academic, https://doi.org/10.1093/oxfordhb, 8 October 2020, P 450.

٢. علي حسين باكير، مفهوم الصعود السلمي في سياسة الصين الخارجية، الصين بعيون عربية، ٢١ أبريل ٢٠١١، متاح على: https://www.chinainarabic.org .

٣. حكمات العبدالرحمن، الصعود السلمي للصين، سياسات عربية، العدد ١٤، مايو ٢٠١٥، ص ٦٦.

٤. جوناثان ماركوس، زيادة الإنفاق الدفاعي العالمي في عالم غير مستقر، BBC News، ١٦ فبراير ٢٠٢٠، متاح على: https://www.bbc.com/arabic/world-51515605.

٥. قرار المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني حول تقرير اللجنة المركزية الثامنة عشرة للحزب، بكين، 新华网، ٢٤ أكتوبر ٢٠١٧، متاح على: http://arabic.news.cn.
٦. جو شوا كورلانتزيك، القلب المظلم لرابطة دول جنوب شرق آسيا، مركز الجزيرة للدراسات، ١٦ فبراير ٢٠١٦، متاح على: https://1-a1072.azureedge.net.
٧. علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجاً، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤، ص ٥.
8. International Institute for Strategic Studies, the Military Balance, London, Rutledge, 2015, p 209.
٩. عبدالقادر دندن، مكانة بحري الصين الشرقي والجنوبي في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة آسيا المحيط الهادي، مجلة قضايا آسيوية، برلين، العدد ١، يوليو ٢٠١٩، ص ٤.
10. Tarique Niazi, The ecology of strategic interests: China's quest for energy security from The Indian Ocean to the South China sea to The Caspian sea basin, China and Eurasia Forum Quarterly, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program: Volume 4, No 4, November 2006, P 105.
١١. النزاع في بحر الصين الجنوبي.. الأسباب والتداعيات، دراسات وتقارير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٧ أغسطس ٢٠٢٠، متاح على: https://www.ecssr.ae/reports_analysis.
12. Teshu Singh, South China Sea: Emerging Security Architecture, Op.cit
١٣. بتول رحال، بحر الصين الجنوبي.. الأهمية الاستراتيجية ومستقبل الصراع، الميادين، نوفمبر ٢٠٢١، متاح على: https://www.almayadeen.net/news/politics.
١٤. سمر إبراهيم محمد، دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات (دراسة حالة: نزاع بحر الصين الجنوبي)، آفاق آسيوية، العدد ١٠، سبتمبر ٢٠٢٢، ص ١٧١:١٧٠.
١٥. مصطفى كمال، جيوسياسية الطاقة ..النزاع الأمريكي-الصيني في بحر الصين الجنوبي، مجلة السياسة الدولية، مجلد ٥٤، العدد ٢١٨، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٠٠.
16. Zongyuan Zoe Liu, What the China-Solomon Islands Pact Means for the U.S. and South Pacific, Council on Foreign Relations, 2021, at: https://www.cfr.org.
17. Ivy Kwek and Chiew-Ping Hoo, Malaysia's Rationale and Response to South China Sea Tensions, 29 May 2020, at: https://amti.csis.org.
18. Brunei Joshua Espeña, ASEAN and the South China Sea, Lowy Institute, 3 Aug 2020, at: https://www.lowyinstitute.org.
١٩. سمر إبراهيم محمد، دور منظمة الآسيان في تسوية النزاعات (دراسة حالة: نزاع بحر الصين الجنوبي)، آفاق آسيوية، مرجع سابق، ص ١٧٦:١٧٥.
20. Rahul Mishra, Code of Conduct in the South China Sea: More Discord than Accord, Informa UK Limited, January 2018, p63:64.
21. Ibid, p66:69.
٢٢. النزاع في بحر الصين الجنوبي.. الأسباب والتداعيات، دراسات وتقارير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مرجع سابق.
23. Jeanne Whalen, U.S. slaps trade sanctions on more Chinese entities, this time for South China Sea Island building, The Washington Post, 26 August 2020, at: https://www.washingtonpost.com
24. 《新时代的中国与世界》白皮书，中华人民共和国国务院新闻办公室，2019 年 9 月，在：http://www.scio.gov.cn.
25. Teshu Singh, South China Sea: Emerging Security Architecture, IPCS Special Report, no 132, Institute of Peace and Conflict Studies, New Delhi, August 2012. In: http://www.ipcs.org/special-report/china/south-china-sea-emerging.
26. The U.S Energy Information Administration, South China Sea, 7 February 2013, at: http://www.eia.gov.
27. The People's Republic of China Ministry of National Defense, Military White Paper 2009, at: www.eng.mod.gov.cn.
٢٨. علي حسين باكير، تحولات الطاقة وجيوبوليتيك الممرات البحرية: ملقا نموذجاً، مرجع سابق.
٢٩. دنج شي جيون، تعزيز التعاون الودي بين الصين والآسيان من أجل تنمية مطردة وطويلة الأمد، 中国网، ٤ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على: http://arabic.china.org.cn.
٣٠. نسيمة طاجين، واقع الأمن عن إقليم آسيا –المحيط الهادئ:١٩٩٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠١٠، ص ١٥٦.

٣١. عبد المنعم طلعت، ترتيبات الأمن الإقليمية في النظام العالمي الجديد: نموذج شرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٦، ١٩٩٦، ص ١٣.
٣٢. سيمون ويزمان، تدابير بناء الثقة في آسيا؛ في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، بيروت، ٢٠١٣، ص ٥٥٢:٥٥١.
33. Jing Dong Yuan, Asia Pacific Security: China's Conditional Multilateralism and Great Power entente, The Strategic Studies Institute, January 2000, p 25.
٣٤. روبرت كابلان، جغرافية القوة الصينية (إلى أي مدى يمكن أن تصل بكين براً وبحراً؟)، سميرة إبراهيم عبدالرحمن (مترجم)، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد، يونيه ٢٠١٠، العدد ٤٥، ص ١٦٨:١٦٧.
٣٥. الأهرام، وزير الخارجية الصيني يؤكد أهمية دور منصة التعاون حول الآسيان في الحفاظ على السلام، الأهرام، ٦ أغسطس ٢٠٢٢، متاح على : https://gate.ahram.org.eg/News/3629802.aspx.
٣٦. يانغ مو، العلاقات بين الصين ودول الآسيان عبر مراحل متفرقة، Arabic CCTV، ١١ سبتمبر ٢٠١٦، متاح على: http://arabic.cctv.com.
37. ASEAN KEY FIGURES 2020, at: https://www.aseanstats.org.
٣٨. الصين تدعو إلى تعزيز هيكل التعاون الإقليمي المتمحور حول الآسيان، 人民网، ٢١ اكتوبر ٢٠٢١، متاح على: http://arabic.people.com.cn.
٣٩. هانوي، ما هو اتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة"؟، إيلاف، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على: https://elaph.com/Web/Economics.
٤٠. محمد صلاح الدين، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملةRCEP .. نجاح صيني وخسارة أمريكية، المرصد المصري، ١٧ نوفمبر ٢٠٢٠، متاح على: https://marsad.ecss.com.eg.
٤١. محمد صلاح الدين، اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملةRCEP .. نجاح صيني وخسارة أمريكية، مرجع سابق.
٤٢. وانج إس وي، الحزام والطريق: ماذا ستقدم الصين للعالم، رشا كمال، شيماء كمال (مترجم)، سما للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠١٧، ص ١٦.
٤٣. محمد حمشي، العالم العربي ومشروع الحزام والطريق الصيني، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد ٨٠، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، صيف ٢٠١٧، ص٥٥.
٤٤. أميرة أحمد حرزلي، مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠١٩، ط١، ص ٨١:٧٨.
٤٥. الصين تعلن رسميا تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، BBC News، ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥، متاح على: https://www.bbc.com_china_aiib_bank.
٤٦. الجريدة الرسمية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية بشأن الموافقة على اتفاقية تأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، العدد ٤٨، ٢ ديسمبر ٢٠١٧، متاح على: https://manshurat.org/node/22844.
٤٧. ابتسام رمضاني، عبداللطيف بوروبي، التنافي الاستراتيجي الصيني-الأمريكي في منطقة جنوب شرق آسيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد ١٣، ٢٠١٨، ص ١٠٢.
48. ASSOCIATION OF SOUTHEAST ASIAN NATIONS, ASEAN-China Economic Relation, at: https://asean.org.
٤٩. كيشور محبوباني، نصف العالم الآسيوي الجديد، عرض: نادية فاضل عباس، مجلة دراسات دولية، العدد ٤٥، بغداد، يوليو ٢٠١٠، ص١٤٨.
٥٠. وو سي كه، قمة التفاعل وتدابير بناء الثقة (طاقة إيجابية لأمن آسيا)، مجلة الصين اليوم، بكين، يوليو ٢٠١٤، ص ١٥:١٣.
٥١. العلاقات بين الصين والآسيان تقدم نموذجا للتعاون الإقليمي، 新华网، ١٤ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على: http://arabic.news.cn.
52. The US- Southeast Asia Relationship: Responding to Chinas Rise, Council on Foreign Relations, 23 May 2018, at: https://www.cfr.org .